المبحث الثالث

التعريب وتوليد المصطلح

أولاً: مفهوم التعريب:

هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية كما هى دون تغير فيها أو مع إجراء تغير وتعديل عليها لينسجم نطقها مع النظامين الصوتى والصرفى للغة العربية لتتفق مع الذوق العام للسامعين، ولتيسير الاشتقاق منها وعند نقل اللفظ الأجنبى كما هو إلى اللغة العربية يسمى دخيلاً، وعند تغييره يسمى معرباً.

ومن أمثلة الدخيل ألفاظ الأوكسجين والنتروجين، والنترون، ومن أمثلة المعرب ألفاظ التليفون والتلغراف.

ويطلق على العملية برمتها الاقتراض اللغوى أو الاستعارة اللغوية وهى عملية تمارسها اللغات الحية باستمرار، إذ تقترض اللغة ألفاظاً معينة من لغات أخرى للتعبير عن مفاهيم جديدة لم يعهدها الناطقون بتلك اللغة من قبل.

والتعريب بهذا المعنى عملية لغوية صرفية يستخدمها الاصطلاحيون في إثراء اللغة العربية بمفردات علمية وتقنية وحضارية جديدة[١٥].

ثانياً: الاقتراض المعجمى:

الاقتراض المعجمى من أقدم الظواهر في تاريخ اللغات ودخلت اللغة العربية منذ الجاهلية كلمات من السنسكريتية والفارسية واليونانية وعربت

---

(١٥) د. على القاسمى، مقدمة في علم المصطلح، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٧م)، ص ١٣٠ - ١٣١.

كلمات كثيرة مع الاحتكاك الحضارى بشعوب الشام والعراق ومصر في فجر الحضارة الإسلامية، وترجع أكثر الألفاظ العربية الدخيلة في اللغات الأوربية إلى فترة نقل التراث العربى إلى أوربا ولا سيما في مجالات الفلك والطب والكيمياء. وعندما بدأ دخول منتجات الحضارة الأوربية إلى المنطقة العربية دخلت كلمات أوربية للاستخدام اليومى في العالم العربى(١٦).

شغل اللغويون العرب منذ سيبويه وحتى عصرنا الحاضر ببحث موضوع التعريب.

ثالثاً: الوسائل اللغوية التى تتبعها اللغة العربية في توليد المصطلحات يمكن إيجادها على النحو التالى:

١- التراث. ٢- الاشتقاق. ٣- المجاز.

٤- الترجمة. ٥- التعريب. ٦- النحت

ولعل العربية تنفرد بين اللغات الحية في قدرتها على العودة إلى تراثها واستقرائه لاستخلاص بعض المصطلحات العلمية منه، والسبب في ذلك يعود إلى كون العربية أطول اللغات الحية عمراً، ففى حين أن اللغات الحية الحديثة لا يتعدى عمرها قروناً معدودة تحسب على أصابع اليد الواحدة، نجد أن اللغة العربية الحديثة يمتد عمرها إلى أكثر من ألفى عام.

فضلاً عن أن العربية كانت لغة حضارة مزدهرة أثرت الفكر العالمى وأغنت المعرفة الإنسانية بإسهامها الأصيل في تطوير المعارف والعلوم، وأثمرت ثروة هائلة من المصطلحات في مختلف العلوم، كالكيمياء

---

(١٦) د. محمود فهمى حجازى - الأسس اللغوية لعلم المصطلح القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٣م، ص ١٤٧.

والرياضيات والفلك والطب والهندسة والفلسفة والآداب، ومصطلحاتها مبثوثة في كتب التراث.

ومن العبث إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لهذه المفاهيم، كما أن من الأفضل استخدام المصطلحات ذاتها من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها[١٧].

رابعا – من يضع المصطلح العلمى؟

أسست لذلك الغرض المجامع اللغوية والعلمية والمراكز اللسانية التى عهدت إليها مهمة توليد المصطلحات. فتأسس المجمع العلمى العربى بدمشق (الذى سمى فيما بعد بمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩١٩م، ومجمع فؤاد الأول والذى سمى فيما بعد بمجمع اللغة العربية بالقاهرة) عام ١٩٣٦م، والمجمع العلمى العراقى عام ١٩٤٧م، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط عام ١٩٦٠م، ومجمع اللغة العربية الأردنى عام ١٩٧٧م، والأكاديمية الملكية المغربية عام ١٩٨٠م، فضلاً عن لجنة الترجمة والتعريب في كل وزارة من وزارات التربية والتعليم في جميع الأقطار العربية تقريباً[١٨].

وهذه المؤسسات لم تستطع أن تولد مصطلحات تفى بآلاف المفاهيم العلمية والتقنية التى ترد إلى البلاد كل عام؛ ولهذا يضطر المؤلفون والأساتذة والمترجمون والصحفيون إلى وضع المصطلحات التى يحتاجون إليها بأنفسهم دون انتظار النتائج التى تتوصل إليها اللجان المتخصصة في المجامع العلمية وأدى ذلك إلى نتيجتين خطيرتين:

أولاهما: تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد في القطر الواحد.

---

(١٧) د. على القاسمى، مرجع سابق، ص ١٥١ – ١٥٢.

(١٨) د. على القاسمى، مرجع سابق، ص ١٥٣.

ثانيهما: ازدواجية المصطلح العربى في موازاة الازدواجية اللغوية التى يعانيها المجتمع العربى، فتجد مصطلحا يستعمله الجمهور وقد لا يكون فصيحاً، وإلى جانبه نجد مصطلحاً ولده المجمع اللغوى يقبع في صفحات مجلة المجتمع أو منشوراته(١٩).

خامساً: اختلاف في منهجية وضع المصطلح:

- فريق من المصطلحيين العرب يصر على توليد المصطلحات عن طريق الاشتقاق، ويرفض استخدام التعريب بالمرة من أجل الحفاظ على نقاوة اللغة وفصاحتها.

- وفريق آخر يرى أن العربية قد أفادت من الدخيل والمعرب في مختلف عصورها ولم تشح بوجهها عنهما، ولا مانع من استخدام التعريب بغزارة من أجل الإسراع في نقل المفاهيم العلمية المتزايدة.

وأدى الاختلاف في المنهجية إلى اضطراب في وضع المصطلح وأدى في بعض الأحيان إلى الترادف حيث يقف المصطلح المشتق والمصطلح المعرب جنباً إلى جنب كما في «البرقية والتلغراف»، «والهاتف والتليفون»، «والمذياع والراديو»(٢٠).

---

(١٩) المرجع السابق، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢٠) د. على القاسمى، مرجع سابق، ص ١٥٥.

سادساً: ملحق رقم (١)

المبادئ النظرية وراء توحيد منهجيات وضع المصطلح

ينحصر البحث في المصطلح العلمى عند كل الهيئات التعريبية في وضع كما قاموس متعدد اللغات تكون مداخله الأولى بالأجنبية. والغريب أن يعتبر هذا العمل في ذات الوقت وضعا للمصطلح العلمى العربى، وأن يحتكم في أختيار المصطلح العربى إلى مبادئ ضابطة لترجمة الألفاظ. فمن بين المبادئ[٢١] التى أقرتها ندوة توحيد مناهج وضع المصطلح العلمى العربى (مكتب تنسيق التعريب، الرباط ١٨ - ١٩٨١/٢/٢٠م):

١- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمى الواحد ذى المضمون الواحد في الحقل الواحد (المبدأ الثانى).

٢- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك (المبدأ الثالث).

٣- استقراء وإحياء التراث العربى وخاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة (المبدأ الرابع).

٤- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعلمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدراسين (المبدأ الخامس).

٥- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالى: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت) (المبدأ السادس).

---

(٢١) د. عبد القادر الفاسى الفهرى، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ط ٣، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٣م)، الكتاب الثاني، ص ١٨٨ - ١٨٩).

٦- مراعاة اتفاق المصطلح العربى مع المدلول العلمى للمصطلح الأجنبى دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبى (المبدأ الثانى عشر).

المبادئ السابقة التى أقرتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمى العربى، تتبنى على مسلمات ضمنية أو صريحة في خصوص العلاقة بين المعجم الآحادى للغة والقواميس المتعددة للغات، وكذلك العلاقة بين اللغة والثقافة والمعلومات نذكر منها[٢٢]:

١- إن القاموس الداخل أشمل وأدق من القاموس المدخول لذلك فإن وضع القاموس المتعدد اللغة، يعنى ضمنا وضع القاموس الآحادى وإتمامه «سد الثغرات» كما يعنى إعادة تنظيمه وتقويمه (إعادة تنظيم الحقول، تثبيت الحقول المضطربة) ولذلك أيضاً حسن أن ينتقى القاموس الداخل ما شاء له من المقابلات في القاموس المدخول وخاصة في الجزء المتواقر (التراث).

٢- بفضل الجزء المتوافر في القاموس القديم (التراث) اللفظ الجديد (معنى أو لفظاً بما في ذلك المجاز) فهذه رغبة في عدم تجديد التعبير، فضلاً عن أنه اختيار يقود في كثير من الأحيان إلى خلط المفاهيم.

٣- هناك علاقات بين القاموسين غير مرغوب فيها، وكذلك داخل القاموس الواحد، من بين هذه العلاقات: الاشتراك اللفظى وتعدد المعانى والترادف وهى علاقات يرفضها مبدأ التوحيد المعيارى (تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظى أو الالتباس في اللغة العلمية والتقنية).

٤- توجد علاقة مباشرة بين المعلومات والأداة المعبر عنها (اللغة) فالتعبير عن المعلومات الداخلة يتم مباشرة عبر الترجمة (أو عبر القاموس

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٨٩ - ١٩٠.

المتعدد اللغات) فليس هناك اعتبار للفجوة التى بين القاموس والمعجم من جهة وبين المعلومات الخارجية والمعجم اللغوى من جهة أخرى، سواء في اللغة – الثقافة الداخله أم في اللغه – الثقافة المدخول بها.

هذه المبادئ لم يقع الاستدلال على قيامها أو الاحتجاج على فعاليتها ولكنها منتشرة سواء ضمنياً أم صراحة في الأوساط المثقفة والمختصة.